السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سورية والعراق

كريم جيجان هويش

جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

المستخلص

المياه هي سر وجود الحياة وسر ديمومتها فلولا المياه لما كان هناك على وجه الطبيعة انسان ولا حيوان ولا نبات وهذا ما نص عليه قول الحق (وجعلنا من الماء كل شيء حي) .

وعليه فإن البشرية عموماً حريصة كل الحرص على ايجاد مصادر دائمية للمياه تتماشا مع حاجاتها اليومية المختلفة .

فمن المعروف أن الكرة الأرضية تتفاوت في مواقعها من حيث وفرة المياه أو ندرتها فهناك دول تعرضت إلى فيضانات مدمرة وهناك دول تعاني من نقص المياه الداخلة اليها ومن هنا تبدأ المشكلة .

فمشكلة الوطن العربي من هذا الجانب دائمية ما دامت الحياة قائمة والسبب يعود الى ان منابع الأنهر المهمة في الوطن العربي تأتي من خارج حدود الوطن وخاصةً من تركيا لذا فإن حجم هذه المشكلة يكبر خاصةً اذا ما عرفنا ان دول جوار الوطن والتي تأتي منها الأنهار ومنها تركيا لا تحترم المواثيق والقوانين الدولية بل ان تماديها وصل الى حد الإبتزاز والمساومة من خلال تحكمها الغير مشروع بمياه نهري دجلة والفرات واقامتها العديد من المشاريع والسدود التي تضر بحياة ومصلحة الشعبين (ا-لسوري والعراقي)

(***Turkish Dams and projects built on Euphrates River and Their Geo-strategic Dimensions Upon Syria and Iraq***) .

Dr. Khareem Chechan Houesh Al-Alwany

Abstract

Water is the secret of life existence and continuity. Unless there is water, there will be no human, animals and plants. This is declared in the Holly Quran ((**from water, we made every thing alive))**. So all human beings are highly careful to find continual water sources fits its daily needs.

It is known that our earth areas are different in their water availability or rarity. Some countries have been exposed to destructive floods, whereas some other countries suffer from the little quality of water that comes into their lands and here starts problem.

According to the Arab Homeland, this problem is continual as long as life because the fountainheads of the most important rivers in the Arab homeland exist out of the borders of the homeland.

The problem becomes more complex when we know that the neighbour countries which the rivers come from like Turkey don not respect the international bonds and laws. Moreover, they exploit that to the degree of exaction and bargain through their illegal control upon the water of the rivers, Tigris and the Euphrates, and building of dams and projects that badly effect the life and benefit of the people of both countries, Syrian and Iraqi .

المقدمة :

من الحقائق المسلم بها ان الماء أساس الحياة وان ثلاث أرباع الكره الأرضية عبارة عن مياه وان مصدر الحضارات القديمة هو الماء الذي قامت عليه النشاطات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني مثل حضارة وادي الرافدين وحضارة النيل (نسبة إلى نهري دجلة والفرات ونهر النيل) .

ومن هنا يبقى موضوع المياه من المواضيع الأكثر أهمية في العالم وخاصة في الوطن العربي الذي يعاني من نقص في مصادر المياه وقلة في الإمطار الساقطة ، ان مشكلة المياه من المشاكل العالقة بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة أخرى وان هذه المشكلة تتعقد بمرور الزمن بسبب تجاهل تركيا للحقوق الدولية والقانونية .

ان موضوع الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن السياسي للدولة وان الأمن الغذائي يتوقف على ما يتوفر من مياه تكفي للنشاطات الاقتصادية وتدل معظم الدراسات ذات الصلة بان الاحتمالات الأكثر قبولاً هو ان الحروب القادمة ، ستكون حرب على المياه خاصة بين الدول التي تقوم وتعتمد على الانهار الدولية .

وإذا ما عرفنا حقيقة منابع دجلة والفرات اللذان يأتيان من خارج الوطن العربي فاننا يمكن ان نتصور حجم المشكلة .

لقد تفاقم حجم المشكلة بين دول حوض الفرات الثلاثة (تركيا وسورية والعراق) بسبب تمادي دولة المنبع تركيا وتحكمها بكمية المياه الجارية إضافة إلى أقامتها العديد من المشاريع والسدود دون الالتزام بالقوانين الدولية التي تنص على حصة كل دولة من الدول الواقعة على مجرى النهر وعليه تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول تناول الأساس الجغرافي لنهر الفرات ابتداءاً بالمنبع وانتهاءاً بالمصب مع ذكر أهم الروافد التي تغذي النهر في تركيا وسورية والعراق .

أما المبحث الثاني فقد تناول أهم السدود والمشاريع المقامة على الفرات وأثرها على الحياة الاقتصادية في سورية والعراق .

وفي المبحث الثالث تطرقت إلى السياسات المائية التركية وانعكاساتها على أمن دول الحوض والنوايا السياسية التركية من وراء تلك السدود .

المبحث الأول

الواقع الجغرافي لنهر الفرات

نهر الفرات والواقع الجغرافي :

ينبع نهر الفرات من المرتفعات الجبلية الكائنة شمال شرق الاناضول ضمن الأراضي التركية .

وان من أهم مصادر تغذية نهر الفرات هما الفرعين الرئيسين فرات صو الذي يأتي من أرض روم ومراد صو الذي يأتي من هضبة ارمينا يلتقي هذان الفرعان في كيبان ليكونان مجرى رئيسي .

يدخل نهر الفرات الأراضي السورية عند المنطقة الحدودية (جرابلس) والتي تعتبر أول مدينة عربية يدخلها النهر ثم يستمر النهر ليقطع الأراضي السورية ويدخل الأراضي العراقية عند مدينة القائم (حصيبه) .

ان المرتفعات العراقية التي تعتمد على نهر الفرات هي الانبار وبابل وكربلاء والنجف والقادسية وذي قار والمثنى وكذلك جزء من محافظة بغداد ومحافظة البصرة[١] .

ومن المفيد ان نشير إلى ان نهر الفرات يفتقر إلى مصدر مائي أو رافد يغذي مجراه داخل الأراضي العراقية ويكون اعتماده على المصادر المائية التي تقع جنوب غرب تركيا لتكوّن منابعه في الأراضي التركية بين خطين طول (٣٧.١٠ - ٥٠.٤٣) وعليه فان حوض نهر الفرات يشمل ثلاث دول هي تركيا وسورية والعراق وتبلغ مساحته ٤٤٤.٠٠٠ كم^{٢} .

يبلغ طول نهر الفرات من منبعه في تركيا حتى مصبه في شط العرب في العراق حوالي ٢٩٤٠كم ن منها ١١٧٦كم في تركيا و (٦٠٤) كم في سورية و١١٦٠كم في العراق . ان معدل التصريف السنوي للنهر يبلغ ٣٣.٠٢ مليار م^{٣} .

جدول رقم (١)

أطوال نهر الفرات ومساحة حوضه ومعدل إيراده السنوي

ت	الدولة	طول النهر	معدل الوارد السنوي (مليار م٣) (النسبة%)	
١	تركيا	١١٧٦	٢٩.٠	٨٧.٧
٢	سورية	٦٠٤	٣.٠	٩.٠
٣	العراق	١١٦٠	١.٠١	٣.٠١

أما عن الظروف المناخية التي تحيط مجرى نهر الفرات فانها متباينة ففي الوقت الذي يكون فيه مناخ المنبع في تركيا ممطر فانه في سورية يكون شبه جاف وفي العراق يكون جاف عليه تكون الحاجة إلى الوارد المائي متباينة بين الدول الثلاث حيث ان العراق الذي يعاني من شحه الإمطار نجد ان حصته المائية من النهر قليلة جداً وهذا يعود إلى المشاريع والسدود التي أقامتها كل من تركيا وسورية على مجرى النهر وخاصة مشروع (الكاب) التركي الذي سيؤدي إلى خفض إمدادات الفرات بنسبة ٤٠% في سورية وبنسبة ٧٥% من الإمدادات المائية الداخلة إلى العراق وهذا ما أكده الخبير المائي المعروف (توماس تان) [٢] .

الروافد المهمة التي تغذي نهر الفرات في سورية والعراق :

بعد ان يقطع نهر الفرات المنطقة الحدودية بين تركيا وسورية يدخل الأرض السورية عند مدينة جرابلس السورية بعدها تصب فيه عدة روافد منها :

نهر الساجور : وهو عبارة عن نهر صغير يعتبر أول مصدر مائي لنهر الفرات في الأراضي السورية عند قرية قره كوز غرب مدينة جرابلس ويأتي من أراضي مرتفعه في شمال سورية ويبلغ طوله ١٠٨كم وهناك مشاكل عالقة بين الدولتين التركية والسورية بخصوص هذا النهر وخاصة أيام الصيف لان مصدر النهر يأتي من الأراضي التركية وهي التي تتحكم في مجراه .

نهر البليخ : وهو الأخر يصب في مجرى نهر الفرات داخل الأراضي السورية علماً ان مصدره هو المرتفعات التركية حيث يأتي من الشمال ثم يتجه جنوباً ثم إلى الجنوب الشرقي ليصب في نهر الفرات عند قرية (حمرة بلاسم) بالقرب من الرقة السورية ويبلغ طول نهر البليخ حوالي ٢٠٢كم منها (١١٦) كم في الأراضي السورية ويقام عليه مشروع زراعي سمي مشروع الرائد .

نهر الخابور : ويعتبر هذا النهر من أهم روافد الفرات ويعتبر هذا النهر نهراً سورية من المنبع إلى المصب ويستمد مياهه من منطقة رأس العين السورية المرتفعة حيث يبلغ ارتفاع منطقة المنبع حوالي ٤٤٧م فوق مستوى سطح البحر ويصب في نهر الفرات عند بلدة البصيرة جنوب شرق مدينة دير الزور ويبلغ طوله من المنبع الى المصب حوالي ٤٦٠كم . كما يبلغ متوسط تصريف النهر السنوي حوالي ١٨٠٠ مليون م^3 وتقام عليه العديد من المشاريع الزراعية . يستمر الفرات في الجريان حتى يدخل منطقة هضبة بادية الشام حيث يأخذ بالاتجاه نحو الجنوب الشرقي فيمر بمدينة الطبقة والرقة حيث أقيم عليه سد كبير أسمه (سد الطبقة) الذي تستخدمه سورية كخزان مائي وكمصدر مائي لتمويل الأراضي الزراعية بعدها يدخل مدينة دير الزور ثم البو كمال على الحدود السورية العراقية ويواصل مجرى الفرات الجريان ليدخل الأراضي العراقية عند مدينة القائم ثم مدينة هيت حيث يبدأ يشكل السهل الرسوبي . بعد هيت يدخل مدينة الرمادي حيث أقيمت عليه سدة الرمادي وناظم الورار الذي ينظم مجرى النهر ويذهب بقسم من

المياه إلى منخفض الحبانية خاصة في موسم الفيضانات كما يتم استرجاع قسم من مياه منخفض الحبانية إلى نهر الفرات ثانية عن طريق ناظم الذبان عند موسم الصيهود أو الجفاف .

ويستمر مجرى الفرات بالاتجاه جنوبا حتى يدخل منطقة المسيب ليتفرع إلى فرعين هما :

فرع الحلة والذي يصل إلى مدينة الديوانية والدغارة وفرع الهندية الذي يصل إلى الكوفة والشامية .

بعدها وتحديداً عند منطقة كرمة علي في البصرة يلتقي نهر الفرات بنهر دجلة ليكونان شط العرب الذي يصب في الخليج العربي [٣] .

وهكذا فان الإيرادات المائية التي تغذي مجرى نهر الفرات تأتي من الأراضي التركية وتحديداً من المرتفعات الجبلية غزيرة الأمطار و التي تغطيها الثلوج لأشهر عديدة من السنة في فصل الشتاء تصل إلى (٢٣) مليار م^3 وهذا يشكل ٨٨.٧% من مجمل مياه الفرات أما عن تغذية النهر في الأراضي السورية فانها محددة وفي الأراضي العراقية تكون مصادر التمويل المائي قليلة جداً ولا تزيد عن السيول المائية من أمطار فصل الشتاء .

الأراضي السهلية في سورية والعراق وحصتها المائية

من المعروف ان السهل الرسوبي يعني الأراضي المنبسطة المحاذية لجانبي النهر والتي تكون تربتها مزيج من المواد الرملية والطينية والغرينية .

وهكذا الحال بالنسبة للسهل الرسوبي لنهر الفرات والذي جاء كنتيجة حتمية لإفرازات النهر من المواد الطينية والغرينية والتي تلفظها مياه النهر على جانبيه .

ان اتساع السهل الرسوبي لنهر الفرات يختلف من منطقة إلى أخرى بسبب عمليات الحث المائي وطبيعة المنعطفات التي تتماشى مع مجرى النهر .

ففي الأراضي السورية يكون السهل الرسوبي ضيقاً ومتقطعاً وكذلك الحال في العراق إلا انه يتسع تدريجياً الى الجنوب حتى يصل اتساعه بحدود ٢٥٠كم ويبلغ ارتفاع السهل عند مدينة الرمادي حوالي ٥٠ متر فوق مستوى سطح البحر.

ان فيضان النهر وتغير مجرى النهر من الأسباب الرئيسية لتكوين السهل الرسوبي أو السهل الفيضي على الرغم من الأضرار الكبيرة التي تسببها مياه الفيضانات على المحاصيل الزراعية القريبة من مجرى النهر وعلى القرى الريفية المجاورة .

لقد استمرت هذه الأضرار والنكبات حتى عام ١٩٥٦ حيث تم انشاء العديد من الخزانات والسدود مثل الحبانية والثرثار وسد دوكان والتي حددت من تلك الأضرار .

ان نهر الفرات من الانهار ذات العمق التاريخي العريق حيث ان حضارة وادي الرافدين في العراق والتي يمتد عمرها إلى خمسة آلاف سنة خير شاهد على ذلك .

كما ان أول موطئ قدم للانسان كانت على ضفاف الفرات وهذا ما عرف من خلال الآثار التي تركها سيدنا آدم هناك .

ان نهر الفرات مصدر مائي مهم لدول ثلاث هي تركيا وسورية والعراق وان اقتسام مياه النهر وفق المعايير الدولية أصبحت مشكلة وخاصة لسورية والعراق .

لقد بدأت المشكلة واضحة المعالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين وتعود أسباب تلك المشكلة إلى التوجه المقصود للدولة التركية والتي تهدف إلى التحكم بمنابع النهر والهيمنة على قنوات تصريف مياهه من خلال المشاريع والسدود التي أقامتها على مجرى النهر .

ان الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بين تركيا وسورية والعراق كثيرة وكان أولها معاهدة ١٩٢٠ التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا باعتبارهما الدولتين المستعمرة لسورية والعراق نصت هذه المعاهدة على انشاء لجنة مشتركة تشرف على المشاريع المقامة على نهر الفرات أو التي في النية انشاءها .بعدها جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وتحت شعار (المصالح والحقوق

المكتسبة) : بين الدول المعنية لغرض انشاء نظام مائي يخص فتح القنوات ومشاريع الري واتفق الأطراف على انه في حالة عدم الاتفاق بين الدول الثلاث فان الأمر يحال إلى لجنة تحكيم [٤] .

وقد تناولت المعاهدة العراقية – التركية المعقودة في ٢٩ آذار ١٩٤٦ موضوع نهري دجلة والفرات وكيفية تنظيم استخدام المياه بينهما عندها تعهدت تركيا بتزويد العراق بالخرائط والمعلومات حول السدود والخزانات المقامة والتي ستقام مستقبلاً على نهر الفرات تماشياً مع مصلحة البلدين (تركيا والعراق) .

كما ان البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة ينص على اعتراف تركيا بحق العراق للانتفاع من نهري دجلة والفرات .

عام ١٩٧٢ تم التوقيع على بروتوكول يعالج موضوع المياه المشتركة وطريقة خزن المياه والتصرف بها في الأراضي التركية خاصة سد وخزان كيبان الذي اختزل الكثير من مياه الفرات في تركيا .

وفي عام ١٩٨٢ انضمت سورية إلى هذا البروتوكول حيث تم الاتفاق على ضرورة التوصل إلى طريقة للتوزيع العادل لكمية المياه في الدول الثلاث إلا ان تركيا تنصلت عن المضمون الحقيقي للبروتوكول وقد تجاهلت تماماً حقوق سورية والعراق على الرغم من علاقات حسن الجوار التي كانت سائدة انذاك .

عام ١٩٩٠ تم الاتفاق بين سورية والعراق على حصة كل منهما من المياه فأصبحت حصة العراق ٥٨% من المياه الواردة عند الحدود السورية العراقية بينما حصة سورية تكون ٤٢% [٥] .

ان كل هذه الاتفاقات والبروتوكولات لم تأتي بنتيجة تذكر بسبب التعنت التركي الذي أخذ يتصرف بشكل فردي دون التقيد بالقوانين الدولية ذات الصلة .

ومن أجل التعرف على طبيعة القانون الدولي نذكر أدناه بنود اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٦٦ والتي تنص على :

١. توفر مبدأ العدالة في التوزيع بين الدول المستفيدة من أي نهر دولي .
٢. اعتماد مبدأ الحصص المناسبة لكل دولة يمر بها النهر وفق المقاييس التالية :
   أ- حجم المنطقة التي يمر بها النهر وطبوغرافية حوض النهر .
   ب- الظروف المناخية السائدة في حوض النهر .
   جـ- حاجة كل دولة في حوض النهر من المياه في المجالات الاقتصادية والاستخدامات .
   د- مدى توفر مصادر مياه بديلة مثل الأمطار والآبار .
   هـ- تفادي عملية الإسراف في استخدامات المياه .

وفي ٢٤ تموز ١٩٩٢ وفي مؤتمر صحفي صرح الرئيس التركي (سليمان ديميريل) عند افتتاحه سد أتاتورك فقال (ان لتركيا الحق الكامل بمياه نهري دجلة والفرات ولاحق للعراق وسورية بهذه المياه) .

عندها اشتدت اللهجة بين الأطراف الثلاثة وتحديداً في تسعينات القرن العشرين عندما رفضت تركيا مطالبة سورية لزيارة حصتها المائية من نهر الفرات ،وقال الرئيس التركي (نحن لا نقول ان علينا ان نتقاسم مواردهم النفطية لذا لا يمكنهم القول ان عليهم تقاسم مواردنا المائية) [٦] .

ونتيجة لذلك بدأت سورية بانشاء مجمع مائي يحوي على ٢٠ سداً عندها بدأت التصريحات والخطب اللاذعة بين تركيا وسورية إلى الحد الذي جعل تركيا تتهم سورية بدعمها لحزب العمال الكردي من أجل التمرد ضد الحكومة التركية واستمرت الاتهامات والتجاذبات السياسية وكادت ان تصل الحالة الى الحرب بين الطرفين لولا تراجع الحكومة السورية لمعرفتها بقدرة تركيا العسكرية [٧] .

وما قيل عن سورية وتقهقرها أمام تركيا فاننا يمكن ان نكرر القول عند الانتقال إلى الحدود التركية العراقية حيث وصل بالقوات التركية إلى التجوال في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني دون أي رادع من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم .

ونتيجة لضعف الموقفين السوري والعراقي أمام القدرات والإمكانيات العسكرية التركية فان الأمر دفع بالحكومة التركية إلى التمادي والاستغلال في استخدام مياه الفرات وإقامة المشاريع والسدود بل ان هذا التحدي التركي وصل مداه عندما أقدمت تركيا على عقد اتفاقات جانبية مع أطراف أجنبية ليس لها صلة بحوض النهر ومنها إسرائيل دون إعطاء أي اعتبار لردود فعل سورية والعراق [٨] .

المبحث الثاني

السدود والمشاريع التركية وأثرها على سوريا والعراق

تكتسب تركيا أهمية كبيرة في التأثير على سياسات المنطقة وتوظيف هذه السياسات في خدمة مصالحها الوطنية والقومية وبناء اقتصادها الوطني .

شرعت تركيا منذ نشوء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بالإسراع في عملية التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتطبيق مبادئ أتاتورك الرامية إلى جعل تركيا بلداً أوربياً وعضواً فاعلاً في المجموعة الأوربية .

لقد واصلت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية سياساتها الخارجية فأعلنت اعترافها بالكيان الصهيوني وفتحت أراضيها وموانئها ومجالها الجوي أمام القوات الأمريكية وتوفر التسهيلات الممكنة لقوات حلف شمال الأطلسي .

وفي ضوء تزايد الصراعات وتقاطع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية وشدة الخلافات الأمنية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط واحتمال توسعها لتشمل مناطق أخرى ، برزت أهمية تركيا .

ان لتنامي الرأسمالية العالمية وتزايد حاجتها إلى أسواق كبيرة لتصريف بضائعها ومنتجاتها مقابل الحصول على المواد الأولية وبأسعار زهيدة في فترة الثمانينات من القرن العشرين جاءت أهمية تركيا أكثر من أي بلد أخر من الشرق الأوسط [٩] .

إلى الحد الذي جعل الولايات المتحدة تنظر إليها كحليف استراتيجي وتفضلها على كافة حلفائها في المنطقة وخاصة اليونان .

لقد اتجهت الحكومة التركية الى انشاء المزيد من السدود على حوض نهر الفرات لتعويض احتياجاتها من القوة الكامنة وتوفير الطاقة اللازمة حيث ان قلة احتياطها من البترول ووفرة المصادر المائية جعلها تتجه إلى بناء السدود والخزانات المائية على حوض النهر منذ عام ١٩٣٧م والتي بدأت نتائجها الفعلية عام ١٩٥٠م عقب الحرب العالمية الثانية خاصة على أراضي شرق تركيا .

ان اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة بتطوير مناطق شرق تركيا يعود إلى الأهداف التالية :

١. تطوير وتنمية الاقتصاد التركي من خلال أحياء مساحات شاسعة من الأراضي المهملة .
٢. توليد الطاقة الكهربائية لتخفيف الأعباء عن كاهل الاقتصاد التركي وتوفير مصادر بديلة للطاقة .
٣. أيجاد فرص عمل للأيادي العاملة .

ونتيجة لذلك شرعت الحكومة التركية لوضع الخطوات الأولى لتنفيذ عدد كبير من المشاريع المائية منذ منتصف القرن العشرين ولحد الان .

المشاريع التركية التي تم أقامتها على نهر الفرات :

مشروع كيبان :

يعد من أوائل السدود المهمة المنشأة على الفرات ويقع هذا السد عند التقاء رافدي الفرات (فرات صو ومراد صو) وفي وسط إقليم الازغ [١٠] . ويعد من أهم المشاريع التخزينية على الفرات بعد سد أتاتورك . ويقع هذا السد على ارتفاع ٢١١م وسعة الخزن فيه ٣٠.٧ مليار م^{3} .ان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو توليد الطاقة الكهربائية حيث يبلغ معدل الطاقة السنوي (٥٨.٧٠) مليون كيلو واط /ساعة/سنة وقد تم انجازه عام ١٩٧٤م [١١] .

وعندما انجزت الحكومة التركية هذا المشروع قامت بإبلاغ الحكومة العراقية في ذلك من خلال سفيرها في بغداد حيث أرسلت مذكرة إلى الحكومة العراقية بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٧م أوضحت فيها المواصفات الفنية للمشروع وموقع إنشاءه وسعته التخزينية ولكن تبين انه يختلف تماماً عن المواصفات الواردة في المذكرة المرسلة حيث ان السعة التخزينية الحقيقية له وصلت إلى ٣٠ مليار م^{3} وليس كما ورد في المذكرة .

ومهما تكن التبريرات التي تذرعت بها تركيا فان الهدف الأساسي وراء هذا المشروع هو أعطاء تركيا قدراً أكبر للتحكم بنهر الفرات [١٢] .

وجدير بالذكر ان هذا المشروع أدى إلى نتائج خطيرة على كل من سوريا والعراق لانه أدى إلى نقص كميات المياه المنسابة اليهما مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل من سوريا والعراق الأمر الذي اضطر سوريا والعراق لإقامة السدود والخزانات لمعالجة نقص المياه .

ان سد كيبان حقق لتركيا فوائد عدة منها :

أ- زيادة تحكم تركيا بمياه النهر .

ب- تخفيف العبء على ميزان المدفوعات التركي بإيجاد مصادر بديلة للطاقة .

ج- تأمين المياه اللازمة لعمل المشاريع الأخرى كمشروع (قره قايا) .

سدة قره قايا :

يُعد هذا المشروع من أكبر منظومات الري في العالم ويقع بالقرب من مدينة (يوزوف) جنوب سد كيبان بمسافة ١٦٦كم في محافظة ديار بكر ويبلغ ارتفاع السد ١٧٣م .

توقعت الحكومة التركية بان هذا المشروع يحدث ثورة اجتماعية واقتصادية في المناطق الجنوبية لتركيا وإحياء المناطق الصحراوية من اجل إحداث هجرة سكانية معاكسة وتوفير فرص عمل واسعة وزيادة انتاجها من الغلاة الإستراتيجية المهمة .

إما مخاطر هذا المشروع فإنه سيؤدي إلى تحويل مجرى نهر الفرات الطبيعي إلى مجرى صناعي يبتعد عن المجرى الرئيسي [١٣] .

ان من أهم السلبيات التي افرزها المشروع هو انه سيخلق توترات دائمة في المنطقة بسبب تخفيض معدلات المياه الجارية لكل من سوريا والعراق وخطورة ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدين [١٤] .

ان الهدف من انشاء السد هو توليد الطاقة الكهربائية بسعة ١٨٠٠ ميكا واط حيث تتكون المحطة من ست وحدات توربينية سعة كل واحده ٣٠٠ ميكا واط .

لقد كان مؤملا انجاز هذا المشروع في عام ١٩٨٣م إلا ان الصعوبات المالية التي واجهته أخرت انجازه إلى عام ١٩٨٧م حيث امتنعت البنوك والمؤسسات المالية العالمية عن تمويل المشروع بحجة عدم وجود اتفاقية لتنظيم المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق [١٥] . لكن الحكومة التركية تغلبت على تلك المشكلة بتعهدها إمام البنك الدولي بإطلاق ٥٠٠ م^3/ثا إلى كل من سوريا والعراق إلا ان العراق اعترض على تلك الكمية لعدم كفايتها لحاجته .

ومن الجدير بالذكر ان العراق عرض على تركيا استعداده لتمويل المشروع إلا ان الجانب التركي قد رفض ذلك .

لقد بدأ الإملاء الأول للسد عام ١٩٨٤م واحتاج إلى توفير كمية من المياه وصلت إلى أربع مليارات م^3 .وعندما قامت الحكومة التركية بتشغيل توربينات السد أدى ذلك إلى إلحاق إضرار كبيرة بكل من سوريا والعراق بسبب انخفاض وارد النهر السنوي بمقدار ١٠% وحدوث عجز من مياه النهر بنسبة ٤٠% من حاجات العراق خاصة وان ذلك بدأ مع فترة إملاء سدة القادسية مما أدى إلى إضرار كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق [١٦] .

ان الإجراءات التركية في إملاء السد وتجاهلها حقوق سوريا والعراق وتجاوزها اقتراح الخبراء السوريين المختصين بعدم إملاء السد دفعة واحدة وإتباع طريقة الإملاء التدريجي حفاظاً على بقاء السد ومنعه من الانهيار جاءت بردود أفعال سلبية وإصرار تركيا على المواصلة .

قناة شانتلي أورفا :

يعد هذا المشروع من المشاريع المهمة لتركيا وقد بوشر بتنفيذه عام ١٩٧٨م ان الهدف الرئيسي هو لأغراض الري وربطه بسد اتاتورك حيث يأخذ مياهه من خزان اتاتورك إلى سهول أوقه وحران ويبلغ طول هذه القناة ٢٦.٤كم وقطرها من الداخل ٧.٥م ويبلغ تصريفها الأقصى ٣٢٨ م^3/ثا كما يعتبر اكبر نفق إروائي في العالم [١٧] .

مشروع أتاتورك :

يعتبر مشروع أتاتورك من أهم المشاريع الاستيراتيجية في حوض الفرات الأسفل الذي تم إقامته لأغراض الري وتوفير الطاقة .

ويقع في الجزء الجنوبي الشرقي لتركيا شمال مدينة أورفا على مسافة ٦٠كم من الحدود التركية السورية .

ان الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية أجلت تنفيذها للمشروع إلى عام ١٩٨٠ وقد افتتحت إحدى قنواته عام ١٩٨٣ .

تقدر مساحة بحيرة المشروع الاصطناعية ٧١٨٠ م^2 وتتسع لخزن ٤٨ مليار م^3 ويهدف إلى زيادة انتاج تركيا من المحاصيل وخاصة الرز وكان لهذا المشروع أهمية كبيرة لدى الحكومة التركية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال زيارات الرئيس التركي أوزال خلال عام ١٩٨٩ إلى موقع العمل وتفقده لسير الأعمال فيه .

أما عن الأهداف السياسية لهذا المشروع هي :

١. ممارسة نوع من الضغط السياسي على سوريا والعراق من خلال زيادة التحكم بمياه الفرات .
٢. القضاء على المعارضة الداخلية التي تتخذ من جنوب شرق الاناضول قواعد لتحركها ضد الحكمة التركية من خلال توفير أسباب الاستقرار الاجتماعي لها .
٣. تهجير الآلف السكان في منطقة الحدود العراقية / التركية / السورية وزعزعة الأوضاع واضطرابها هناك [١٨] .

٤. تحسين موقف تركيا التفاوضي تجاه سوريا والعراق لما سيوفره السد من إمكانية التحكم بمياه الفرات حيث سيمكن تركيا من احتجاز ٩٠ مليار م^3 من خلال أكبر السدود التركية (كيبان ، قره قايا ، البحيرة) [١٩] .

مشروع مياه السلام

ترجع فكرة هذا المشروع إلى الرئيس التركي (أوزال) .

فعندما كان رئيس وزراء قام بزيارة إلى U.S.A. وإلقاء محاضرة في جمعية أصدقاء تركيا الأمريكية في مقرها بنيويورك تطرق فيها عن قدرات تركيا وفائضها المائي والنقص الذي تعاني منه الدول المجاورة من كمية المياه حيث قال (لدينا مشروع يسمى خط انابيب السلام وان هذا المشروع يقضي بتزويد دول الشرق الأوسط بفائض مياه نهري سيحون وجيحون [٢٠] .

وأضاف بان المطلوب هو إقناع هذه الدول للتعاون بدلاً من خلق مشكلة جديدة للنزاع فيما بينها .

تقوم الفكرة حول نقل فائض مياه نهري سيحون وجيحون إلى دول الخليج العربي وإلى سوريا والأردن وإسرائيل .

ان المشروع يتكون من خطين لنقل المياه شرقي وغربي يبلغ طول الخط الغربي (٢٧٠٠كم) عبر حلب وحماه وحمص ودمشق ثم إلى الضفة الغربية لينتهي بالأردن ويقوم بنقل ٣.٥ مليون م^3 من المياه يومياً .

أما الخط الشرقي فيبلغ طوله ٢٤٠٠كم ويمر بالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية (الدمام ، الهفوف ، الخبر ، البحرين ، قطر ، الأمارات العربية) ويقوم بنقل ٣.٥ مليون م^3 من المياه يومياً وقد سعت تركيا إلى كسب التأييد إلى هذا المشروع من خلال الوفود التي بعثتها إلى تلك الدول .

وبالرغم من التصريحات التركية حول محاولتها للقضاء على أزمة المياه التي تعاني منها الأقطار العربية وتهدئة التوتر الناجم عن شحة المياه في المنطقة إلا ان المشروع في حقيقته أحد الأفكار التي روجت لها وساغتها الدوائر اليهودية وتبنتها الحكومة التركية ليعكس الهدف الأساسي وهو تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فقد باركت الولايات المتحدة هذا المشروع لان مشروع السلام يحقق هدفين مهمين لإسرائيل وهما :

١. القضاء على العجز المائي الإسرائيلي وضمان حاجة المهاجرين إلى إسرائيل .
٢. زيادة الارتباط والتعاون مع الدول العربية من خلال الوسيط التركي وبالتالي محاولة لفرض الاعتراف بالوجود الإسرائيلي من خلال تطبيع العلاقات (العربية – الإسرائيلية) وطمس القضية الفلسطينية وهذا ما أكدته زيارة شمعون بيريز إلى تركيا عام ١٩٨٨ [٢١]

.

إلى جانب الهدف السياسي للمشروع فان له أهداف اقتصادية . لما سيوفره من عوائد مالية لتركيا قد تصل إلى ملياري دولار سنوياً إضافةً إلى منحها مركز استراتيجي مهم في المنطقة وهذا ما أكده أوزال من خلال كلمته ((انه مجرد ان تصبح هذه الدول معتمدة على خطوط انابيب المياه التركية فان ذلك سوف يساعد على تقوية وضع تركيا السياسي والاستراتيجي في المنطقة من خلال توفير فرصة لها للتدخل في المنطقة وربطها بنظام الأحلاف الغربية والارتماء في أحضانها وتوفير فرصة كبيرة للدول الأوربية لاستغلال المنطقة .

ويمكن إجمال أهداف المشروع العامة بما يأتي :

١. زيادة النفوذ التركي والغربي في المنطقة العربية من خلال التحكم بمصادر المياه المهمة ومساومة تلك الدول العربية .

٢. تنمية وتطوير الاقتصاد التركي على حساب الدول العربية من خلال ما يوفره المشروع من موارد مالية ضخمة وازدهار اقتصادي لها يساعدها باتجاه الانضمام إلى المجموعة الأوربية .
٣. فرض الوجود الإسرائيلي ومحاولة انهاء الصراع العربي الإسرائيلي .
٤. زيادة فاعلية الخطر التركي للأمن القومي العربي لما لنهري دجلة والفرات من أهمية تجاه سوريا والعراق أي بمعنى زيادة أوراق الضغط التركي على العرب .

سعى المشروع إلى محاولة تثبيت السيطرة التركية – الإسرائيلية على الأراضي العربية .

أما عن المشاريع التركية الأخرى فهي :

أ- مشروع اديمان كاهانا : ويقع في الجزء الجنوبي من نهر الفرات وقد تم انجازه عام ١٩٨٩ .
ب- مشروع قناة هالفان : ويقوم هذا المشروع بتحويل مياه سد أتاتورك لري الأراضي الزراعية الواقعة جنوب تركيا .
جـ- مشروع كراكاس : انجز هذا المشروع عام ١٩٨٧ لغرض سد حاجة تركيا من الطاقة الكهربائية .
د- مشروع سفريك – هلفان : يحقق هذا السد قدرة تخزينية تقدر بـ ٤٦٠ مليون م^{٣} من مياه الفرات .
هـ- مشروع الفرات الحدودي : يقوم هذا السد بسد حاجة الأراضي الزراعية والتي تقدر مساحتها ٢٢ ألف هكتار .

وهناك مجموعة من السدود الصغيرة في تركيا مقامة على نهر الفرات مثل سد آرجك الغاطس وسد سوروكي وسد جيكار وسد مدك وسدي سعاد أوغلوا وحسن أوغلوا .

ان هذه السدود ستمكن تركيا من توفير مياه ري لـ ١.١٨٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية إضافة إلى توليد ١٩ مليون كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية [٢٢] .

وبالنتيجة فان هذه السدود تساعد تركيا في توفير :

١. سد عجزها من الطاقة الكهربائية وتقليل اعتمادها على المصادر الخارجية (بلغاريا والاتحاد السوفيتي سابقاً) . وكذلك يمكنها من مساومة العراق وسوريا فيما يتعلق باقتسام نهر الفرات .
٢. أعمار مناطق واسعة في جنوب شرقي الاناضول من أجل إحداث هجرات عكسية لهذه المناطق وأحداث توتر وعدم استقرار على طول حدود الدول الثلاث مما يشكل ذلك تهديد للأمن القومي العربي .
٣. استنزاف اقتصاد سوريا والعراق لإقامة سدود في سوريا والعراق تحملها أعباء مالية كبيرة لغرض معالجة نقص مناسيب المياه فيها حيث ان تركيا ستتمكن من السيطرة على ٣٤% من وارد النهر السنوي .

كما ان السدود التركية المقامة على نهر الفرات ستترك آثار سلبية كبيرة على النشاط الزراعي في الدولتين العربيتين [٢٣] .

وبالتالي سيؤدي إلى أتساع مساحة التصحر فيها لعدم كفاية المياه للحاجة أي ان التخطيط التنموي في كافة قطاعاته واتجاهاته سيكون أسيراً لأهداف السياسة المائية التركية من خلال تحكمها بمياه الفرات .

المبحث الثالث

السياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العربي

من المعروف ان الوطن العربي يقع ضمن الإقليم الجاف وشبه الجاف عليه فان للمياه السطحية أهمية كبيرة لتلبية متطلبات الحياة اليومية .

وإذا ما عرفنا مصادر المياه العربية فإننا سنعرف حجم المشكلة التي ستلحق بالمنطقة من جراء السياسة المائية المتعبة في دول المصدر ومنها تركيا التي ينبع منها نهري دجلة والفرات .

ان مصادر المياه في الكرة الأرضية ثلاث وهي الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية .

وفي الوطن العربي تتفاوت أهمية المصادر من بلد إلى أخر فبعض الدول العربية تعتمد على موارد المياه السطحية كالعراق ومصر في حين تشكل المياه الجوفية المورد الأساس لأقطار عربية أخرى مثل المملكة العربية السعودية .

أما مياه الأمطار فإنها لا تشكل سوى نسبة قليلة من المصادر المائية المتاحة كما ان الإيراد المائي في الوطن العربي يتفاوت بشكل ملحوظ فهناك أقطار تمتلك رصيداً مائياً جيداً في حين ان هناك أقطار تعاني من ندرة مواردها المائية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

موارد مائية متاحة (مليار م٣ / سنة)

البلد	المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع
مصر	٦٩.٨	٣.٨	٧٣.٤
العراق	٦٧.٧	٢	٦٩.٧
سورية	٣٢	١.٦	٣٣.٦
المملكة العربية السعودية	٢.٢٣	٢٠	٢٢.٢٣

المصدر : الجامعة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الجزء الثاني ، الخرطوم ، ١٩٨٠.

من الجدول السابق يتبين :

ان جمهورية مصر تتصدر أقطار الوطن العربي من حيث كمية الموارد المائية المتاحة فيصل المورد إلى ٧٣.٤ مليار م٣/سنة .

ثم يأتي القطر العراقي الذي يصل فيه الإيراد المائي السنوي إلى ٦٩.٧ مليار م٣ / سنة في حين ان هناك أقطار عربية تعاني من نقص الإيراد المائي وعدم كفايته لحاجة سكان تلك الأقطار [٢٤] .

وان من أهم المعالجات اللازمة والكفيلة لحل أزمة المياه في الوطن العربي هو إتباع سياسة التكامل المائي العربي لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي العربي وبالتالي تحقيق أمن قومي عربي .

ونظراً لأهمية الموارد المائية في تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فان الأمر يحتم على الدول العربية وضع خطط مائية تنموية لمعالجة موضوع الأزمة المائية .

وان المهم في موضوع الأزمة هو ان تتفق الدول العربية حول توزيع الموارد المائية وفق سياسة مائية عربية رشيدة .

ان سياسة تركيا المائية تقوم على استثمار مياه نهري دجلة والفرات لغرض تحقيق الأهداف التالية :

١. تطوير الأقسام الشرقية والجنوبية من تركيا عن طريق استغلال أراضيها وتطوير منشأتها الزراعية .

٢. محاولة ربط حوضي دجلة والفرات ضمن حدودها من خلال إنشاء ١٣ سداً بغية السيطرة التامة على مياهها .
٣. استخدام المياه كعامل ضغط سياسي على الأقطار العربية المجاورة للعراق وسورية من خلال الاتفاقات والمعاهدات المعقودة معها .

ففي عام ١٩٦٢ جرت مفاوضات عراقية سورية تركية لاقتسام مياه نهر الفرات وفي عام ١٩٨٠ وقّع العراق وتركيا على بروتوكول لتشكيل لجنة فنية مشتركة إلا ان اجتماع اللجنة قد تأخر حتى عام ١٩٨٢ .

وفي عام ١٩٨٣ انضمت سورية إلى اللجنة إلا ان اللجنة لم تسفر عن نتيجة تذكر .

بعدها استمرت تركيا بسياستها المائية الفردية ودون أي اهتمام لحاجة العراق مما ترتب عليها سلبيات كثيرة على العراق ومنها:

١. إلحاق أضرار اقتصادية زراعية لأكثر من ٣ مليون فلاح بسبب شحة المياه خاصة بعد تنفيذ سد كيبان .
٢. هجرة عدد كبير من الفلاحين وتركهم لأراضيهم .
٣. هلاك عدد كبير من الحيوانات .
٤. تلف قسم كبير من بساتين النخيل وأشجار الفاكهة .
٥. محدودية الأراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية وخاصة الرز .
٦. تلف الثروة السمكية في بحيرة الحبانية وبحيرة الرزازة .
٧. انعدام الملاحة النهرية في الفرات بسبب قلة المياه في مجرى النهر .
٨. تلوث المياه وانتشار أمراض الملاريا .

أما سدة أتاتورك فقد ألحق أضرار بليغة بالاقتصاد العراقي من خلال :

١. تقليص مساحة الأرض الزراعية العراقية .
٢. ارتفاع ملوحة التربة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق .
٣. إلحاق أضرار بالغة بالمراكز الحضرية بسبب نقص مياه نهر الفرات .

أما مشروع أنابيب السلام فإنه وجد من أجل إيجاد ثغرة في سياج الأمن المائي العربي بحجة تخفيف أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط .

في عام ١٩٨٦ جرت دراسات أولية للمشروع قامت بها شركة براون اندروت لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع فوجدت ان طاقة هذا المشروع تقدر ٦٠ مليون م^3 وتقدر الشركة بان تكاليف المشروع تصل إلى ٢١ مليار دولار .

جدول رقم (٣)
يمثل الخط الأول لمشروع خط السلام التركي

الدول	كمية المياه م٣/ اليوم
تركيا	٣٠٠
سورية	١.١٠٠
الأردن	٦٠٠
السعودية	١.٥٠٠
المجموع	٣٥٠٠ م٣ / اليوم

جدول رقم (٤)

يمثل الخط الثاني لمشروع خط السلام التركي

الدول	كمية المياه م٣ / اليوم
الكويت	٦٠٠
السعودية	١
البحرين	٢٠٠
الأمارات	٧٠٠
عمان	٣٠٠
قطر	١٠٠

المصدر : جريدة الثورة العراقية ، بغداد ، ١٩٩٠/١/١٢ .

ويمكن القول بان مشروع خط السلام التركي يعتبر تهديداً مباشراً للأمن المائي القومي العربي .

لقد ساندت الولايات المتحدة المشروع من خلال الدعم المباشر والغير مباشر حيث ساهمت بنسبة ٧% من إجمالي تكاليف الدراسات والتصاميم وكذلك ساهمت بريطانيا بهذا المشروع . ويرجع الدعم الأمريكي إلى رغبة الولايات المتحدة في جعل مسألة المياه قضية تتصدر المباحثات في الشرق الأوسط من أجل إبقاء المنطقة في حالة عدم استقرار . وبروز حالة حرب المياه في القرن الحادي والعشرين .

أما عن دور الكيان الصهيوني في هذا الموضوع فان الدراسات الإستراتيجية أكدت على حرص الكيان الصهيوني على المشاركة في المشاريع الإستراتيجية في المنطقة ومنها مشاريع المياه بحجة حاجتها المتزايدة بسبب الهجرة إليها من قبل يهود الفلاشا ويهود السوفيت [٢٥] .

ان للأطماع التركية والصهيونية بمياه نهر الفرات تأثير سلبي على دول الحوض (سورية والعراق) سبب نقص كمية مياه الفرات الجارية نحوهما وعدم كفايتها للحاجات اليومية (البشرية والزراعية) وان المشاريع التي أنجزتها وتخطط لها تركيا هي من أجل تراجع الحصة المائية لسورية والعراق وانخفاض منسوب مياه النهر .

حيث تراجعت حصة سورية من ٢١ مليار م^3 عام ١٩٩٠ إلى٤ مليار م^3 عام ٢٠٠٠ وقد ترتب على ذلك العديد من المشاكل منها تقليص مساحة الأراضي الزراعية وتوقف الكثير من محطات الطاقة الكهربائية [٢٦] .

الاتفاقات والمباحثات الخاصة بنهر الفرات وتطبيقاتها الفعلية :

ان أول معاهدة تناولت مسألة اقتسام المياه المشتركة بين تركيا وسورية والعراق هي معاهدة لوزان عام ١٩٢٠ والتي أكدت على ضرورة تشكيل لجنة ثلاثية تتألف من تركيا وسورية والعراق تهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بمياه نهري دجلة والفرات والسدود المقامة عليهما والتي تؤثر على مستوى تصريف هذين النهرين في المناطق الوسطى والجنوبية من حوضيهما .

ثم جاءت اتفاقية أنقرة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ بين تركيا وفرنسا (الدولة المنتدبة على سورية في حينها) .

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ وقعت سورية معاهدة لوزان ثانية وافقت بموجبها على وضع تخطيط جديد للحدود السورية – التركية وتسوية موضوع الخلاف المائي الذي قد يحدث بين تركيا وسورية والعراق وتنظيم عملية الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات سواء أكان لأغراض الري أم لتوليد الطاقة الكهربائية .

وفي ٣٠ أيار ١٩٢٦م تم عقد مؤتمر بين حكومة الانتداب الفرنسي عن سورية من جهة وبين تركيا من جهة أخرى ناقش المؤتمرون فيه مسائل توفير مياه الشرب والإرواء في حوض نهر الفرات .

وفي ٣ أيار ١٩٣٠ وقعت سورية وتركيا بروتوكولا لتنظيم استخدام مياه نهر دجلة والفرات [٢٧] .

أما العراق فقد وقع عام ١٩٤٦ بروتوكولاً مع تركيا حول تنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما .

وتشكلت على أثره لجان متخصصة لدراسة مواقع السدود ومراكز المراقبة والمنخفضات اللازمة لاستثمار مياه الرافدين لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية .

ونص البروتوكول على ان تتم هذه الدراسة على نفقة العراق بسبب كون تركيا قد خرجت تواً من الحرب العالمية الثانية وتعاني من التضخم وإفلاس الخزينة .

وفي ٢٣ أيلول ١٩٦٢ وصل إلى دمشق وفد عراقي لإجراء محادثات حول مياه نهر الفرات وكانت نتيجة المحادثات موافقة الجانبين على رفع توصيات وتشكيل لجان تختص بشؤون التعاون المائي بين سورية والعراق وبعد ثلاث أشهر من المحادثات العراقية السورية ذهب وفد سوري إلى تركيا لإجراء مباحثات غير ان هذه المباحثات لم تتجاوز نقاش استعمالات مياه نهرالفرات ورفع التوصيات والمقترحات وتبادل المعلومات الفنية وبينما كان العراق وسورية تتبادلان الزيارات والمباحثات كانت تركيا ماضية في بناء سد كيبان واكتفت الحكومة التركية بإعلام الوفد السوري الذي زار أنقرة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٤ بان تركيا لا تنوي الاستفادة من التصريف الطبيعي لمياه نهر الفرات بل أنها ستستفيد من المياه التي تزيد عن التصريف الطبيعي وفي عام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ اجتمع الوفدان السوري والعراقي في بغداد لمناقشة الشؤون النهرية إلا ان تلك الاجتماعات لم تسفر عن نتائج ايجابية تذكر .

وهكذا برزت مشكلة الفرات على الساحة الدولية وأصبحت من القضايا المهمة في الشرق الأوسط والمؤثرة إلى حد كبير في السياسات التنموية لبلدان الحوض ومن الجدير بالذكر ان الأمم المتحدة والهيأة الدولية أولت اهتمام كبير لمناقشة قضايا استخدام مياه الأنهار الدولية كما لعب البنك الدولي دوراً مهماً في حل بعض المشكلات الخاصة لاستثمار مياه الأنهر الكبرى مثل دجلة والفرات والنيل [٢٨] .

ان تكرار المباحثات والاتفاقيات وقرارات التحكيم قد أدى إلى بلورة مبادئ عامة وتوصيات هامة لدى هيئة القانون الدولي لغرض حل مشكلة الأنهار الدولية وعدم إقامة منشآت هندسية أو استثمارات خاصة اذا كانت هذه المنشأة أو الاستثمارات تؤثر تأثيراً بليغاً على مياه النهر ولكن المفاوضات التي جرت بين تركيا وسورية والعراق حول اقتسام واستثمار مياه نهر الفرات لم يأخذ بنظر الاعتبار التوزيع العادل والمتكافئ لمياه نهر الفرات باستثناء التوزيع النظري الذي اقترحه البنك الدولي حول نهر الفرات .

إذ اقترح ان تكون حصة تركيا حوالي ١١ مليار م^3 وحصة سورية ١٦ مليار م^3 وحصة العراق ١٢ مليار م^3 غير ان تركيا لم تتقيد بالاتفاقيات الموقعة فهي على الدوام تقوم بتوسيع مشاريع الري في سهول أورفا وإقامة السدود التي تدعي بأنها تقوم بها لأغراض توليد الطاقة الكهربائية .

لقد استمرت تركيا في سياستها المائية التمويهية ومحاولة إرضاء الكيان الصهيوني واستقطاب دول الحوض وجرها إلى ساحة المساومات [٢٩] .

لم تختلف الثمانينات من القرن العشرين عن المراحل السابقة إذ بقيت الأمور على حالها فعلى الرغم من المحادثات الكثيرة بين تركيا وسورية والعراق حول اقتسام مياه نهر الفرات إلا أنها لم تتوصل إلى وضع أسس ثابتة ومقبولة من قبل الأطراف الثلاثة .

المتغيرات الجيوبولوتكية :

تتركز المتغيرات الجيوبولوتكية المؤثرة على العلاقات المائية بين تركيا من جهة والدولتين العربيتين من جهة أخرى على محورين يدور الأول في إطار الارتباط بالتحالف الأطلسي والدول العربية التي ضمن دائرة هذا التحالف (مصر -السعودية - دول الخليج العربي) أما المحور الثاني فيدور في أطار علاقة تركيا بالدول العربية الواقعة خارج التحالف الأطلسي .

لقد برزت المتغيرات السياسية الكبيرة التي ترتبت على تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في أهمية تركيا ذات الموقع الاستراتيجي في المنطقة وارتباطها بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني بالاضافة الى كونها حلقة وصل بين أوربا والمشرق فأصبحت جسراً مهماً بين أوربا والدول الإسلامية من جهة وبين الدول العربية والإسلامية الآسيوية من جهة أخرى .

ان الذي يعزز دور تركيا في المنطقة ويركز نفوذها هو وجود منابع دجلة والفرات في أراضيها لذا فهي تسعى لاستثمار هذه المنابع وجني المكاسب المادية والسياسية والاقتصادية منها فبينما تسعى سورية لتوسيع مشروعها الإروائي فان تركيا تمضي في بناء العديد من السدود مثل سد كيبان ١٩٧٤ وسد كاراكايا الذي أنجز عام ١٩٨٦ وسد أتاتورك العملاق الذي أنجز بتمويل غربي وسويسري وتركي وأمريكي عام ١٩٩٠ على الرغم من الاعتراضات السورية والعراقية بالإضافة إلى العديد من السدود الأخرى ومنها مشروع جنوب شرق الاناظول الذي يضم ١٣ مشروعاً فرعياً وتبلغ كلفته ٩ ترليون ليره تركية .

تؤكد المصادر المختصة بان تركيا ماضية في تنفيذ العديد من مشاريعها الاروائية والكهرومائية على نهر الفرات غير مكترثة للاعتراضات السورية والعراقية وهذا يعود إلى عدم وجود اتفاقية ثلاثية معترف بها دولياً حول اقتسام واستثمار مياه نهر الفرات .

فالعراق يرى بان حصته من مياه نهر الفرات يقرب من الثلثين في حين ان سورية تعلق الآمال على مشروعها الاروائي الكبير على النهر إلا ان الإجراءات التركية واستثمارها السريع الواسع النطاق لمياه النهر سيؤدي إلى إلحاق أكبر ضرر بسورية والعراق كما أنه سيقدم خدمة كبيرة للكيان الصهيوني باعتباره اللاعب الخفي في المنطقة لان الكيان الصهيوني بعد اقتطاع نسبة كبيرة من مياه نهر الأردن يشعر بضرورة تعويض موارده المائية المتناقصة في بحيرة طبرية عن طريق مد أنابيب المياه من تركيا .

من هذه التقاطعات في مصالح دول المنطقة والمتعلقة بالأمن المائي العربي والمناقشات الغير مجدية على استثمار حوض نهر الفرات يتبين ان هناك علامات في الأفق القريب تؤكد على ان هناك صراع يسمى بصراع المياه الدولية الذي تقوده تركيا والكيان الصهيوني ضد الدول العربية المعنية بتلك المشكلة لان انخفاض مناسيب المياه سيؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة في الزراعة جنوب العراق وخاصة مناطق زراعة الرز في محافظتي القادسية وذي قار .

كما ان انخفاض مناسيب المياه سيدفع سورية إلى استخدام نهري الخابور والساجور من أجل ري ٧٥ ألف هكتار وبالنتيجة سيعكس آثار سلبية على المياه الواصلة إلى العراق وتقليل مستوى المياه الجوفية وإلحاق الأضرار ببساتين النخيل المعتمدة على المبازل الضحلة وان قلة كمية المياه الآتية إلى البحيرات والأهواز سيؤدي إلى فقدان أهميتها الاقتصادية .

وبعد هذا كله فان السياسة المائية المتعلقة بنهر الفرات قد تصل إلى مستوى التهديدات العسكرية أو الابتزازات المادية ولكون تركيا تمتلك منابع الرافدين فأنها ستخلق وضعاً قلقاً من شأنه تهديد الأمن المائي لكل من سورية والعراق وتحويل حقهما من المياه إلى الكيان الصهيوني .

ومن أجل أعطاء صورة واضحة لدور الكيان الصهيوني فأننا نقول لقد لعب الكيان الصهيوني دوراً بارزاً ومؤثراً في هذا الموضوع فقد شكلت المياه مرتكز للفكر الجيوبولتيكي الصهيوني وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مقولة بن غوريون اليهودي (ان اليهود يخوضون معركة المياه وهذا هو سر وجودهم في فلسطين) .

ان التأكيدات الصهيونية على المياه لم يقتصر على بن غوريون بل تعدى ذلك حتى أصبح العلم الصهيوني يتكون من خطين أزرقين أفقيين يمثل الخط العلوي نهر الفرات أما الخط السفلي فيمثل نهر النيل ان اهتمام الصهاينة بموضوع المياه يعود إلى قناعتهم بان توفر المياه يؤدي إلى تحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب ملايين اليهود من مختلف دول العالم وتوطينهم في فلسطين [٣٠] .

ولتحقيق حلمهم المنشود في جعل دولتهم تمتد من النيل إلى الفرات .

ومن أجل توحيد الأهداف وزيادة الضغط على الدول العربية المستفيدة من نهري دجلة والفرات اشترك الصهاينة بإقامة مشاريع أنابيب السلام الذي يهدف إلى نقل المياه من بحيرة سد أتاتورك أو من مياه نهري سيحان وجيحان في تركيا إلى الكيان الصهيوني وتقدر كمية المياه التي تنقل بمقدار ١.١ م^{3} سنوياً .

ان سياسة الكيان الصهيوني تقوم على أساس تحريك تركيا وتشجيعها للمضي في إقامة العديد من المشاريع والسدود المائية لذلك استمر الكيان الصهيوني في مسعاه التخريبي حيث وجد في مشروع الكاب فرصة مناسبة لتهديد الأمن المائي العربي واستمرت إسرائيل بكل جهدها السياسي إلى تشجيع الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدات المادية والخبرة الفنية لإقامة هذا المشروع وذلك من أجل تحقيق :

أ- استخدام المياه كورقة ضغط ضد سورية والعراق .

ب- ان هذه المشاريع ستمكن تركيا الحليف القوي للكيان الصهيوني من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات وتهديد العرب في أمنهم السياسي والاقتصادي.

جـ- استخدام تركيا ورقة المياه لتحقيق مكاسب جيوستراتيجية في سورية بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني ومن أجل عدم مطالبتها بلواء الإسكندرية المسلوب من الأراضي السورية .

وكذلك من أجل زيادة الضغط على العراق للوقوف ضد هجمات الأكراد على الأراضي التركية وابتزازها مادياً وجرها إلى ساحة المساومات الاقتصادية [٣١] .

المصـادر

١- عز الدين جمعة درويش البالاني ، اثر دراسة سد القادسية على التنظيم الاروائي لنهر الفرات في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة التربية ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٠ ميلادية ، ص٨٥ .

٢- محمد صالح العجيلي ، متغير المياه في العلاقات اعربية – التركية ، البعد الجغرافي والقانوني ، مجلة افاق عربية ، العدد ٩-١٠ ، ١٩٩٩ ، ص٥٤.

- المنعطفات : هي ظاهرة عامة تتصف بها جميع انهار العالم اذ لا توجد انهار مستقيمة تماما لان مياه المجرى دائما تنحت الاراضي الهشة على جانبي النهر ومن اجل التوضيح فان المسافة بين مدينة حديثة و مدينة هيت لا تزيد على ٩٠ كم في حين ان طول مجرى نهر الفرات بين المدينتين يصل الى ١٣٦ كم وكذلك عند المقارنة بين المسافة التي تفصل مدينة الرمادي عن الخالدية والتي لا تزيد على ٢٠ كم في حين ان طول مجرى النهر يصل الى ٥٦ كم .

٣- محمد صالح العجيلي ، مصدر سابق ص٦٠ .

٤- عباس قاسم ، الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبولتيكية ، الجامعة اللبنانية ، قسم الجغرافية ، العدد ١٧٤ ، ١٩٩٣ ، ص٢٧ .

٥- امير جابر الساعدي ، الصراع حول نهر الفرات ، الشبكة الدولية للانترنيت .

٦- د. صبري فارس الهيتي ، مشكلات المياه في الوطن العربي ، دراسة جيوبولتيكية ، مجلة بيت الحطمة ، العدد ٦ ، ص٣٢ .

٧- عدنان هزاع البياتي، ازمة المياه في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٠٤ ، شباط ، ١٩٧٦ ، ص٢٧ .

- الكمالية : نسبة للرئيس التركي انذاك (كمال اتاتورك) .

٨- جان خوري ، المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي ، الندوة البرلمانية العربية الخاصة ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص٦٧ .
٩- د. باقر كاشف الغطاء ، تاثير سد كيبان على مشاريع الري في العراق ، تقرير اولي غير منشور ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص١١ .
١٠- سالم الياس سليمان ، الموارد المائية في حوضي نهري دجلة والفرات في تركيا ، رسالة مقدمة الر معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، ١٩٨٨ ، ص٥٩ .
١١- موفق البدري ، شحة مياه الفرات ، منشورات نقابة الزراعيين الفنيين ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٨ .
١٢- خليل ابراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٧٣ .
١٣- علي حسين صادق ، احكام القانون الدولي في النزاع العراقي – التركي ، مجلة القبس الكويتية ، العدد ٦١٦٣ في ١٩٩٠/١/١٤ .
١٤- صبرية احمد لافي ، السياسة المائية في تركيا ، معهد الدراسات الاسيوية و الافريقية ، سلسلة الدراسات التركية ، رقم ١٥ ، بغداد ، ١٩٨٣، ص١٨ .
١٥- خليل ابراهيم الناصري ، مصدر سابق ص١٨١ .
١٦- علي غالب عبد الخالق ، المشاريع المالية المستقبلية في دول اعالي نهر الفرات وتاثيره على الوارد المائي في العراق ، بغداد ، د.ت ، ص١٩ .
١٧- جمهورية العراق ، وزارة الخارجية العراقية ، معلومات عن سد اتاتورك ، الدائرة القانونية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٣ .
١٨- لطفي حميد جودة ، المؤشرات الاساسية لاتجاهات تطور الاقتصاد التركي وازمته الراهنة ، بحث منشور ، الجامعة المستنصرية ، الحلقة الدراسية رقم ٣ ، بغداد ، د. ت ، ص٨٧ .
١٩- فائز المرعي ، المياه العربية والكيان الصهيوني ، مجلة الطليعة العربية ، باريس ، العدد ٢١٨ ، ١٩٨٧ ، ص١٦ .
٢٠-جميل محمود خاور ، مشروع جنوب شرق الاناضول ، تقرير مترجم عن مؤسسة المياه التركية D.S.I ، جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٢٧ .
٢١-احمد عمر الراوي ، مشكلات المياه بالعراق في ضل السياسة المائية التركية وتاثيراتها في الامن الغذائي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ،ص٦٦ .
٢٢-لطفي حميد جودة ، المصدر سابق ، ص٩٢ .
٢٣-محمود علي الداود ، مخاطر المشاريع المائية التركية على مياه نهر الفرات ، افاق عربية ، العدد ٩-١٠ ، ١٩٩٩ ، ص٤٥ .
٢٤-د. نصيف جاسم المطلبي ، السياسة المائية للكيان الصهيوني واثرها على دول الجوار الجغرافي ، الخامس في العراق ٢٤-٢٥ /١٠ / ١٩٩٢ ، ص٢١ .
٢٥-د. نصيف جاسم ، المصدر السابق ، ص٢٨ .
٢٦-سالم الياس ، الموارد المائية في حوض نهر دجلة والفرات في تركيا ، دراسة جغرافية ، ١٩٨٨ ، ص١٧ .
٢٧-سالم الياس ، المصدر السابق ، ص٢٢ .
٢٨-محمود علي الداود ، مصدر سابق ، ص٥١ .
٢٩-عدنان هزاع البياتي ، ازمة المياه في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٤ ، شباط ١٩٧٦ ، ص٦١ .
٣٠-محمد صالح العجيلي ، متغير المياه في العلاقات العربية –التركية البعد الجغرافي و القانوني ، مجلة افاق عربية ، العدد ٩ – ١٠ ، ١٩٩٩ ، ص٥٠ .